العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث

أمر الله إيشلر*

ملخص: تتناول هذه الدراسة العلاقات التركية الليبية، ولأن العلاقات تستند إلى خلفية تاريخية عميقة فقد أشارت الدراسة إلى مراحل هذه العلاقة منذ عام 1551م... كما تناولت سياسةَ تركيا تجاه ليبيا خلال ثورة 17 فبراير/ شباط 2011م وبعدها، وركّزت على التطورات الأخيرة. وأكّدت الدراسة دعم تركيا طوال جميع هذه المراحل الحلول السياسية، وحتى الاتفاق الأمني مع حكومة الوفاق جاء خدمة لهذا الغرض، وهو ما ظهرت آثاره في مؤتمر برلين الذي لم يكن لينعقد لو استطاع حفتر السيطرة على طرابلس.

*نائب عن حزب العدالة والتنمية والمبعوث الخاص إلى ليبيا

Turkish-Libyan Relations: A Historical Perspective and Modern Analysis

EMRULLAH İŞLER*

ABSTRACT *The current study deals with Turkish-Libyan relations. As relations are based on a deep historical background, the study has pointed to its stages since 1551. Also, the study deals with Turkish policy toward Libya during and after the 17 February revolution. It focused on the last developments. The study confirmed Turkey's support for political solutions in Libya during all these stages. Even the security agreement with (Al-Wefaq) National Accord government came to serve the same aim. The agreement's effects appeared in the Berlin conference, which would not have taken place if Haftar was able to control Tripoli.*

*Turkey's special envoy to Libya

رؤيـــة تركيـــة
2020-(2/9)
24- 9

DOI:10.36360/1560-009-002-002

مدخل:

تستند العلاقات بين تركيا وليبيا إلى خلفية تاريخية عميقة، ووفقًا لهذا العمق المستمر بشكل قوي والذي لفت انتباه الرأي العام- وقّعت تركيا وليبيا في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 اتفاقية تحديد مناطق الصلاحية البحرية، ومذكرة تعاون في مجال الأمن والدفاع دخلت حيّز التنفيذ في الفترة بين 5 - 21 ديسمبر/ كانون الأول 2019م، بعد موافقة البرلمان. وبناءً على مذكرة التفاهم هذه، كان تفويض البرلمان التركي لرئاسة الجمهورية بإرسال قوات إلى ليبيا في 2 يناير/ كانون الثاني 2020 حاضرًا مرة أخرى على الأجندة.

تمتلك العلاقات الليبية التركية تاريخًا عمره 500 سنة، وهي من أندر العلاقات الثنائية التي استمرت طوال هذه الفترة التاريخية الممتدة، وقد أدّى امتداد العلاقات الثنائية بين البلدين منذ القرن السادس عشر إلى إضفاء شعور عميق بالمسؤولية في سياسة تركيا تجاه ليبيا. إذ أرادت تركيا أن تكون من الجهات الفاعلة البنّاءة في السياسة الليبية، واختارت أن تؤدّي دورًا رائدًا في إنهاء الصراع والأزمات، وقد أعطت الأولوية للتفاوض السياسي بدلًا من استخدام الوسائل العسكرية.

ومنذ طرح مبدأ "حماية المدنيين" في ثورة 2011 وحتى الصراعات التي اندلعت في مايو/ أيار 2014 بذلت تركيا كل الجهود لإعادة هيكلة البلاد بعد الثورة. عندما بدأت النزاعات في مايو/ أيار 2014 دعمت تركيا مبادرة الأمم المتحدة لحل الأزمة سياسيًّا، ودعمت الاتفاقية السياسية الليبية والمؤسسات التي ظهرت في نهاية عام 2015 لكن الأزمة الليبية انتقلت إلى أبعاد مختلفة مع رفض حفتر كلّ الاتفاقيات، والإصرار على الحل العسكري، ومهاجمة طرابلس في 4 إبريل/ نيسان 2019م.

ومن خلال متابعة تركيا للأزمة الليبية عن كثب منذ 2014، أدركت تركيا أنها في حال تركت حكومة الوفاق بدون دعم في مواجهة هجوم حفتر، فسوف تضيع كل جهود التسوية السياسية في ليبيا، وستدخل البلاد في أزمة شديدة، ولذلك اتخذت خطوات التعاون اللازمة مع حكومة الوفاق. وأوقفت الخطوات التي اتخذتها تركيا مع حكومة الوفاق تقدّم حفتر، وجعلت الخطوات التركية المفاوضات السياسية في برلين واقعية. إنّ هذا البحث يوضّح تاريخ العلاقات بين تركيا وليبيا، ويقيّم بشكل مفصل سياسة تركيا تجاه ليبيا منذ الثورة، مرورًا بأزمة 4 إبريل/ نيسان 2019، إلى ما بعد مؤتمر برلين 2020.

الروابط التاريخية بين تركيا وليبيا

بدأت العلاقة بين الدولة العثمانية وليبيا في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، واستمرت عبر مراحل مختلفة حتى اليوم. في عام 1551م، طلب أهل طرابلس

المساعدة من الدولة العثمانية لمواجهة هجمات قراصنة القديس يوحنا ضد طرابلس تحت قيادة ليون ستروزّي. بناء على ذلك، كلّفت الدولة العثمانية مراد أغا للقضاء على قراصنة القديس يوحنا، وهكذا بدأت العلاقات التركية الليبية.[1]

وبعبارة أوضّح، جذب ظهور الجيوش العثمانية بوصفها قوة صاعدة انتباه الليبيين المسلمين الذين كانوا بحاجة إلى الحماية ضد الغرب، وطلب الليبيون الحماية من الدولة العثمانية. ولا يزال المسجد الذي بناه القائد العثماني مراد آغا، موجودًا في منطقة تاجوراء في طرابلس، وقد رمّمته مؤخّرًا الوكالات الحكومية التركية. عندما بدأ الفاعلون المحليون في اكتساب السلطة في المسار المعتاد للتاريخ العثماني[2] اكتسب الممثلون المحليون السلطة في طرابلس ابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أصبح القرمانليون –وهم سلالة محلية من دولة طرابلس– الحكّام الحقيقيّينَ، وبقيت علاقة إسطنبول مع طرابلس على الورق فقط.[3]

وفي إطار إصلاحات التنظيمات، وضعت الإدارة العثمانية، التي أعادت هيكلة منظماتها المركزية والإقليمية، وزادت سيطرتها على المحافظات– دولة طرابلس تحت سيطرة الحكومة المركزية مرة أخرى، وذلك بإنهاء إدارة حكم القرامانلي في طرابلس.[4] توصف هذه

الإصلاحات في طرابلس، وهي امتداد طبيعي لعملية إعادة هيكلة الدولة العثمانية، بأنها "احتلال عثماني" في التاريخ المدوّن في أثناء حكم القذافي في ليبيا، بل وُصِفت بأنها "إمبريالية دموية".[5] وبعبارة أخرى، ينقسم وجود الدولة العثمانية في ليبيا إلى جزأين في كتابة التاريخ المحلي وكتابة التاريخ الدولي في ليبيا والفترة التي تلي وصف التنظيمات بأنها احتلال. ومن المؤكّد أن هذا الاتجاه في التاريخ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الداخلية والخارجية المتّبعة خلال فترة القذافي.

مع الترتيبات التنظيمية التي قامت بها الإمبراطورية العثمانية، فإنّها زادت من فعاليتها في ولاية طرابلس الغرب،[6] المعروفة باسم ليبيا، لكنها اضطرت للانسحاب من المنطقة في عام 1912. رغم أن اسم ليبيا لم يُستعمَل في الفترة العثمانية، إلّا أن ثلاث مناطق مهمّة في ليبيا اليوم تجتمع تحت الهيكل الإداري نفسه. أُدِيرَ لواء بنغازي ولواء فزّان بصفتهما وحدتينِ إداريتينِ تابعتينِ لمحافظة طرابلس الغرب. وتدلّ حقيقة إرسال حكام المقاطعات المعينين في بنغازي وفزان من مختلف محافظات العثمانيين في الأناضول والبلقان- على أن الدولة لم تميّز دولة طرابلس عن ولايات أخرى، بصفتها جزءًا من الدولة العثمانية.[7] عندما غزا الإيطاليون طرابلس عام 1911، لم يتمكن العثمانيون من إرسال مساعدات عسكرية إلى طرابلس، سواء عن طريق البر أم البحر؛ لأن بحر إيجة كان تحت سيطرة الإيطاليين، وكانت مصر تحت سيطرة الإنكليز الذين كانوا متحالفين مع الإيطاليين. وبسبب الثورات والأزمات في مناطق أخرى من الجغرافيا العثمانية والفوضى في العاصمة- قررت الدولة العثمانية منح الحكم الذاتي لشعب طرابلس من خلال التوقيع على معاهدة "أوشي" في عام 1912، وبعبارة أُوضح، أُجبِرت الدولة على الانسحاب من طرابلس.[8] في هذه العملية، يشير توجه القائد الدرزي اللبناني الأمير شكيب أرسلان من بيروت[9] والمصري الشركسي عزيز علي المصري[10] من مصر للمساعدة في مقاومة ليبيا- إلى أن جميع المناطق التي كانت تعيش داخل الدولة العثمانية كانت ترى أنّ ليبيا جزء من الوطن العثماني. من ناحية أخرى، رغم أن محمد كرد علي أظهر ميولًا قومية عربية في ذلك الوقت في سوريا، إلا أنّه كان واضحًا في دعمه للدولة العثمانية في حروب البلقان، وضد غزو ليبيا، كما ظهر في مجلة المقتبس، وهذا يثبت أن الشرعية للدولة العثمانية كانت لا تزال موجودة في المنطقة.[11]

على الرغم من المقاومة أُعِيد بناء ليبيا تحت الحكم الإيطالي حتى عام 1951، في حين أعيد بناء طرابلس وفقًا للعمارة الإيطالية، كما أعيد توطين العديد من المواطنين الإيطاليين في ليبيا، وطُرِد الليبيون إلى حدٍّ كبير من الحياة الاجتماعية والسياسية والتجارية. ولكن الموقف المقاوم منع من تشكيل نخبة متكاملة مع إيطاليا، تعمل مع الإيطاليين، حيث اختفى التأثير الكامل للاحتلال الإيطالي في فترة ما بعد الاستعمار.[12] على الرغم من وصول العلاقات

بين تركيا وليبيا تقريبًا إلى حدّ الإنهاك خلال الغزو الإيطالي، فإن النخبة العثمانية في ليبيا استمرت في حمل صورة إيجابية عن تركيا، وفترة ما بعد الاستقلال، ويمكن أن نفهم ذلك عندما نعرف أن أول رئيس للأركان للجيش الليبي الذي تشكل في برقة، هو عمران يشيلتاش، وأول رئيس للوزراء هو سعد الله كولو أوغلو، وأوّل وزير للخارجية هو عبدالسلام البوصيري، وكلهم قد انتقلوا من تركيا.[13]

> **"في عام 1949، دافع الممثّل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة عدنان كورال، ضد الرأي السلبي لبريطانيا بخصوص استقلال ليبيا، ودعم استقلال ليبيا"**

ويمكننا القول أيضًا إن تركيا عبّرت عن دعمها لاستقلال ليبيا في الساحة الدولية، إذ زادت تركيا من دعواتها لأجل استقلال ليبيا. في عام 1949، دافع الممثّل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة عدنان كورال، ضد الرأي السلبي لبريطانيا بخصوص استقلال ليبيا، ودعم استقلال ليبيا.

بين عامي 1948 و1952، شكّلت ليبيا أحد أهم موضوعات المناقشة، ودافع الجمهور التركي بحماس عن استقلال ليبيا.[14] وبين السنوات 1951–1969 أبقت إدارة الملك إدريس العلاقات مع تركيا في المستوى المعتاد، ولم يُلاحَظ تعاون غير عادي أو معارضة. وبسبب العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي ظهرت خلال فترة الملك إدريس، ازدادت الانتقادات للملك. ودخلت العلاقات التركية الليبية مرحلة مختلفة عندما قامت مجموعة من تشكيلات الضباط داخل الجيش بالإدارة العسكرية في مصر بالتمرد عام 1969.[15]

كان القذافي هو الذي يقود المجموعات التي تمرّدت، وانتقلت العلاقات التركية الليبية مع هذا التغيير من مكان إلى آخر. إذ وقف نظام القذافي عام 1974 في مواجهة الحصار الاقتصادي المفروض على تركيا بعد التدخل التركي في قبرص، وقدّم القذافي دعمًا لوجستيًّا لتركيا. واستمر هذا الجو الإيجابي بين السنوات 1977–1982 حيث تضاعفت الأنشطة التجارية بين تركيا وليبيا أربع مرات. وزادت أنشطة شركات المقاولات التركية في ليبيا بشكل كبير، وقد سُجِّل وجود 120 ألف عامل تركي في ليبيا عام 1984. إضافة إلى ذلك استضاف القذافي أعضاء من منظمة أصالة، ومنظمة حزب العمال الكردستاني PKK الإرهابية، كما انتقد أيضًا موقف تركيا في أزمة الخليج. ومع ذلك، ادّعى في ذلك أن هناك علاقات تاريخية عميقة بين الشعب التركي والشعب الليبي، قائلًا "إنه يحب الأتراك ولا يريدهم أن يقعوا في الخطأ".[16] شهدت العلاقات التجارية بين تركيا وليبيا حركة كبيرة في

أواخر التسعينيات، وبداية الألفية الثالثة، وفي تلك السنوات أدّى المقاولون الأتراك دورًا مهمًّا في صناعة البناء والتشييد في ليبيا، ومن ثَمّ وصلت التجارة بين تركيا وليبيا إلى أرقام مهمّة جدًّا.

وبحلول عام 2010، وقّعت حوالي 200 شركة تركية عاملة في تركيا اتفاقيات لأكثر من 300 مشروع بقيمة إجمالية تبلغ 20 مليار دولار. وفي عام 2010 وصلت أرقام الصادرات بين تركيا وليبيا إلى 1.935 مليار دولار.[17]

الثورة الليبية وموقف تركيا

عندما بدأت الثورة الليبية، كانت تركيا ترى في المرحلة الأولى، صعوبة ترك القذافي لليبيا، ومحو آثار النظام الحالي، إضافة إلى أنّ أخذ الآثار السلبية على أنقرة بالاعتبار، أعطت تركيا الأولوية لإنهاء الصراع عبر الإصلاحات، ونظرت إلى عملية سقوط النظام على أنها خطوة أخيرة.

وكان نظر تركيا لخيار عزل القذافي على أنه خيار سلبي، ولكنّ استعمال نظام القذافي السلاح ضد الشعب الأعزل في بنغازي وأجدابيا وراس لانوف الذي أدّى إلى مقتل العديد من الأشخاص- دفع تركيا إلى دعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970. ومع دعم تركيا قرارات الأمم المتحدة الضرورية، فإن تركيا لم ترد المشاركة في المادة التي كانت تفتح الطريق لمحاكمة القذافي من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبذلك، أرادت تركيا منع القذافي من اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من خلال إدراكه أنه لا يستطيع الهروب من محاكمته في المحكمة الجنائية الدولية، حتى لو قام بتسليم الإدارة من خلال تنفيذ الإصلاحات.

وبالفعل بدأت قوات القذافي، في مهاجمة الثوار بأسلحة ثقيلة بعد هذا القرار، في حين ارتفعت أعداد القتلى المدنيين وازداد الصراع، وتبيّن أن مخاوف تركيا لم تكن بدون أساس بشأن هذه المسألة.

مع قرار مجلس الأمن رقم 1970، ودخول الأحداث في ليبيا مرحلة جديدة مع بداية التدخل العسكري، وقرار استخدام القوة ضد نظام القذافي- صرّحت تركيا أنها لا تريد تحوّل التدخل العسكري إلى احتلال، وأنّها تريد العمل من خلال حماية المدنيين عبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973. وكان الإسهام المهمّ الذي قامت به تركيا مع بدء التدخل العسكري لتركيا هو دورها الرائد في إنشاء "مجموعة الاتصال حول ليبيا". ونتيجة للاتصالات التي قامت بها تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، إضافة للعمل مع حلف شمال الأطلسي- أُنشِئت بنية سياسية، واستطاعت تركيا وضع شروطها في الاجتماع الأول الذي عُقِد في لندن. ومهّدت مجموعة الاتصال التي أُسِّست في اجتماع لندن

الطريق لآليات التشاور السياسي للعمل والتدخل في العملية في ليبيا، بينما كانت تركيا سلبية تجاه التدخل العسكري، وعملت على حماية المدنيين، وضمان حظر توريد الأسلحة، وتسليم المساعدات الإنسانية إلى ليبيا، إذ ركزت جهودها الرئيسة على إنهاء الصراع. منذ بداية الثورة في ليبيا، أعطت تركيا الأولوية لمنع تطور الأزمة الإنسانية، وأعربت عن قلقها من أن تضع الأعمال العدائية الدائمة التي قد تنشأ في وقت لاحق، ليبيا على حافة أزمة جديدة. اعتبارًا من يونيو 2011، وبعد التأكد من أن الحلّ لن يكون ممكنًا مع نظام القذافي، وضعت أنقرة جميع الخيارات التي يوجد فيها استمرار القذافي على الرفّ، واعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني ممثلًا شرعيًّا لليبيا.[18] أنشأت تركيا الخطوط العريضة لسياستها وفقًا للمطالب المشروعة للشعب، والتغيير السياسي الذي لا مفرّ منه من أجل ليبيا موحدة. ولم تكتف تركيا بالاعتراف بالإدارة الجديدة، بل أعلنت عن مساعدة من 300 مليون دولار للتغلب على الأزمة في ليبيا، وللإسهام في حل مشكلات الناس.

في 16 سبتمبر 2011؛ أي بعد الثورة الليبية بأشهر؛ زار وفد يضمّ العديد من الوزراء والبيروقراطيين، بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان- طرابلس وبنغازي، واجتمع بقادة المجلس الانتقالي الليبي، وعلى رأسهم مصطفى عبد الجليل ومحمود جبريل. ومع ذلك، بعد الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2011، زار وزير الاقتصاد ظفر تشاغلايان ليبيا بصحبة 225 من رجال الأعمال الأتراك، حيث ناقشوا الملفات التي يمكن لتركيا أن توفّر من خلالها إسهامًا في بناء ليبيا، وقد لخّصت بعض العبارات التي كان يردّدها المسؤولون الأتراك سياسة تركيا تجاه ليبيا بأفضل ما يكون: "يجب أن يقرّر الشعب الليبي مصيره بنفسه، وأن يحدّد الاحتياجات التي يريدها، ولنساعده نحن بعد ذلك".[19]

سياسة تركيا تجاه ليبيا بعد الثورة

وبعد ثورة فبراير بعام؛ أي في سنة 2012 تشكلت توقعات سياسية وآمال عالية في ليبيا، وكان التوجه العام لتركيا في عام 2013 هو دعم ليبيا في عملية إعادة الإعمار، والاستجابة لطلبات ليبيا. لقِيَ المؤتمر العام الوطني الليبي، الذي وصل إلى السلطة في عام 2012 عن طريق الانتخابات- القبول من جميع الشرائح الاجتماعية. وبعد ديكتاتورية استمرت 42 عامًا في ليبيا، وجدت بعض المعسكرات السياسية والبيروقراطية والجماعات المسلحة والهياكل القبلية التي ظهرت في عملية ما بعد الثورة جذورًا للماضي، وجرّت البلاد إلى أزمة اندلعت في عام 2014. وفي وسط الأزمة المتعمقة مع تدخل أطراف إقليمية، ضاع الكثير من الخطوات المطلوبة في مجالات إعادة هيكلة مؤسسات الدولة في البلاد، وتنشيط القطاع الخاص، واستمرار الاستثمارات في البنية التحتية، وخلق نظام سياسي ديمقراطي وتشاركي، وإصلاح قطاع الأمن...إلخ.

في مايو 2014 دخلت السياسة الليبية فترة مختلفة عندما استُعمِل العنف أداة، مع محاولة انقلاب حفتر، بدعم من مصر والإمارات، وفي هذه الفترة تجنّبت تركيا أن تصبح طرفًا في الصراع، ودافعت عن حلول تُبنَى على أساس التوافق الوطني، ومن خلال العملية السياسية.

بالرغم من أن عمليات خليفة حفتر جعلت رأسين للصراع السياسي في ليبيا، فقد وُجِدت تركيا ضمن الجهود الساعية إلى حلّ الأزمة من خلال المصالحة الوطنية. ومع الانتخابات التي أُجرِيت في يوليو 2014 في بيئة كان المناخ الاجتماعي والسياسي والعسكري فيها متوترًا للغاية- اجتمع مجلس النواب في طبرق، وشُكِّلت إدارة ذات رأسين: أحدهما في طرابلس، والآخر في طبرق، ومع بدء عمل مجلس النواب بدأت الجهات الفاعلة الدولية في التشكيك في شرعية المؤتمر الوطني الليبي، وقد تشكلت حينها بيئة رأى فيها الخبراء في الشأن الليبي أنه يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تقود الطريق بين القوى المتصارعة التي تدّعي الشرعية في ليبيا للتوصل إلى اتفاق.[20]

عندما كنتُ ممثّلًا خاصًّا في ليبيا التقيتُ في أول زيارة لي إلى ليبيا بإدارة مجلس طبرق، برئيس الوزراء عبدالله الثني الذي عيّنه مجلس طبرق، كما التقيتُ برئيس الوزراء الذي عيّنه المؤتمر الوطني.[21] وأصبحت إستراتيجية الحوار هذه بقيادة تركيا عملية محطّ اهتمام جميع الجهات الفاعلة الدولية المعتمدة، وجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك وفد مجلس الأمم المتحدة إلى ليبيا الذي جمع كل الفرقاء في اجتماع واحد في المغرب.

وقد قال وزير الخارجية مولود تشاوش أوغلو، في تصريح لوكالة الأناضول: "تركيا ليست طرفا في ليبيا، وهي تدعم الجهود المبذولة للحل عبر المسار السياسي، وتدعم جهود ليون".[22]

وبذلك كانت تركيا الدولة الأولى التي تُقدِم على خطوات دعم عملية التفاوض بين الأطراف الليبية، حيث دعمت جهود محادثات السلام التي بدأت تحت قيادة المبعوث الخاص الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون. وكما ذُكِر سابقًا، ففي حين تردّدَ مسؤولون في الأمم المتحدة في اللقاء بنظرائهم من المؤتمر الوطني فقد بادرتُ شخصيًّا بصفتي ممثلًا خاصًّا لتركيا إلى اللقاء بالمؤتمر الوطني، وكان هذا انعكاسًا للموقف التركي بضرورة اللقاء مع جميع الأطراف في حل الأزمة. وإضافة إلى ذلك، أجرت تركيا محادثات دبلوماسية مع الجهات الفاعلة الإقليمية التي يمكن أن تؤدّي دورًا نشطًا في حل القضية الليبية في هذه المرحلة. وبصفتي ممثّلًا خاصًّا لتركيا، قمت بزيارة الجزائر في يناير 2015، وتبادلت وجهات النظر مع المسؤولين الجزائريين لحلّ القضية في ليبيا سياسيًّا.

بالرغم من كل التصريحات والجهود الإيجابية التي بذلتها تركيا قالت حكومة الثني المؤقتة المنبثقة عن مجلس طبرق في بيان لها إنّها تخطّط لاستبعاد الشركات التركية من العقود العامة.[23] من ناحية أخرى وجّه مسؤولون عسكريون موالون لخليفة حفتر ومسؤولون سياسيون في مجلس طبرق- انتقادات ضد تركيا، مدّعين أن تركيا تحاول أن تكون طرفًا في ليبيا. وبناءً على ذلك، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية تانجو بيلجيك في بيان أدلى به ردًّا على ذلك: "نتوقع من المسؤولين في الحكومة المؤقتة مراجعة مواقفهم غير المسؤولة، وتجنب التصريحات العدائية التي لا أساس لها من الصحة ضدّ بلدنا. من الطبيعي أن نضطر إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا لم يتغيّر الموقف"[24].

وفي هذا الظرف، تعرضت سفينة شحن البضائع "Tuna-1"، المملوكة لشركة تركية، تحت علم جزر كوك إلى هجمات صاروخية، وقد نفذت هذه الهجمات قيادة القوات الجوية التابعة لحفتر. وادّعى قائد القوات الجوية صقر الجروشي، في بيان حول هذا الموضوع أن السفينة التركية استُهدِفت لأنها انتهكت الشاطئ البحري الليبي، واستمرّت في الإبحار بالرغم من التحذيرات. وردًّا على ذلك قال الرئيس أردوغان في بيانه حول الموضوع: إنّ تركيا أدانت الحادث، لكن "ردّ فعلنا كان سيختلف لو كانت السفينة تحمل العلم التركي".[25]

> **بذلت تركيا جهودًا دبلوماسية جادة للتغلب على الأزمة في ليبيا تحت قيادة المجلس الرئاسي، وحكومة الوفاق الوطني التي شكلت إطار عملية التفاوض التي تقودها الأمم المتحدة**

وقد بذلت تركيا جهودًا دبلوماسية جادة للتغلب على الأزمة في ليبيا تحت قيادة المجلس الرئاسي، وحكومة الوفاق الوطني التي شكلت إطار عملية التفاوض التي تقودها الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي اتّبعت تركيا سياسة رائدة في عملية الحوار من خلال البقاء على مسافة متساوية من الأطراف في ليبيا، أقدمت تركيا على خطوات إيجابية نحو اختتام المباحثات مع الجانب الليبي في المغرب تحت قيادة الأمم المتحدة. في ديسمبر عام 2015، شارك وزير الخارجية التركي في اجتماع ليبيا الذي عُقِد في العاصمة الإيطالية روما، وفي وقت لاحق حضر حفل التوقيع في المغرب.

وعندما كان هناك شعور واضح بحملة حفتر في المنطقة الشرقية، لم يدعم مجلس طبرق والمجموعات من حوله حكومة الوفاق الوطني، في حين جمع 102 نائب توقيعات، وأعلنوا دعمهم لـحكومة الوفاق الوطني، وقد رأيتُ بصفتي ممثِّلًا خاصًّا، أن توقيع 102 عضو يشكّل غالبية، وقلت: يجب قبول ذلك لكونه تصويتًا بالثقة لحكومة الوفاق. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الوفد الليبي التابع للأمم المتحدة استند إلى قرار إدارة مجلس طبرق تحت تأثير حفتر بدلًا من الاستناد إلى رأي غالبية النواب- قد عمّق الأزمة في ليبيا، وتسبب في وصولها إلى ما وصلت له اليوم. وإضافة إلى ذلك، أقنعت تركيا رئيس المؤتمر الوطني نوري أبو سهمين الذي كان معارضًا لمحادثات الأمم المتحدة وللمجلس الرئاسي بأن هذه المحادثات إيجابية، وأخبرتُ ممثل نوري أبو سهمين الذي زارني بعد المؤتمر في روما أن إعلان إدارة المؤتمر الوطني قبولها بأعضاء المجلس الرئاسي ودعوتهم إلى طرابلس للقيام بعملهم سيكون خطوة صائبة. وقد ذكرت أن الموقف الذي ستتخذه إدارة المؤتمر الوطني في هذا الاتجاه سيسهم إسهامًا جادًّا في إرساء السلام والمصالحة في ليبيا.

من ناحية أخرى، بقيت تركيا التي استضافت في أوقات مختلفة العديد من النواب وممثلي القبائل توصي دائما بالحوار. وفي حين اتّخذ نواب مجلس طبرق موقفًا معقولًا جدًّا في اللقاءات الثنائية، فقد اتّخذوا موقفًا مختلفًا في الاجتماعات. ولا شك أنّ الاختلاف في موقف نواب مجلس طبرق في اللقاءات الثنائية والاجتماعات نتيجةٌ طبيعية لبيئة الخوف التي خلقتها المنطقة الشرقية التي يسيطر عليها حفتر. وقد أظهرت تركيا أكثر من مرة أنها ليست طرفًا في

الأزمة من خلال دعوة رئيس مجلس طبرق عقيلة صالح إلى تركيا مرّتين، وبالرغم من هذه الدعوات التي لم يستجب صالح لها فقد أبقى على المسافة من تركيا.

دعت تركيا إلى ضرورة تمهيد الطريق أمام السياسة المدنية في ليبيا. بعد ذلك، حاول حفتر الذي جرّ البلاد إلى أزمة بمحاولته الانقلاب عام 2014، ومن خلال دعم مصر والإمارات له، وحاول أن يُظهِر نفسه بوصفه حلًّا مطلقًا.[26] كان حفتر يحاول تحويل القوة التي اكتسبها باستخدام الأساليب العسكرية في المنطقة الشرقية إلى سلطة في جميع أنحاء ليبيا. في هذا الاتجاه كان يهدف إلى السيطرة على المجلس الرئاسي. ومع هذا، ففي حين أنّ قسمًا من الناس يتبع حفتر في ليبيا، فإن المجموعة الكبرى تعدّه مجرم حرب، بل لا يمكنها تحمّل سماع اسمه. وفي هذا السياق، فإن تركيا تدافع عن حضور جميع الأطراف والأسماء الليبية التي يمكن أن تتفق على حلّ شامل ومتكامل في ليبيا. ولأنّ تركيا ترى أن الدعم الذي يحصل عليه حفتر يأتي إلى حدّ كبير من مصر والإمارات فقد أعربت تركيا في مختلف المحافل إلى ضرورة الضغط على مصر والإمارات لوقف تدخلهما في الشؤون الداخلية لليبيا.

اتّخذت تركيا خطوات مهمّة من أجل حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها شعب ليبيا. وبالرغم من كل المخاوف الأمنية، ذهبت شركتان تركيتان إلى المنطقة؛ لاستكمال محطتي الطاقة اللتين لم ينتهِ العمل فيهما. وتمشّيًا مع طلبات الأطراف الليبية أرسلت الخطوط الجوية التركية فِرَقها الفنية إلى ليبيا؛ لاستئناف الرحلات الجوية المباشرة. لسوء الحظ، لن تكتمل هذه المحاولة بسبب تهديد قائد سلاح الجو التابع لحفتر بضرب الطائرات التركية. وفي الوقت الذي لا تعمل فيه سفارة العديد من البلدان في طرابلس، فإن السفارة التركية تواصل عملها في العاصمة، ويقدّم قسم القنصلية خدمة التأشيرات هناك.

السياسة التركية بعد عملية 4 نيسان 2019

كما قوّض حفتر عمليات التفاوض التي قادتها الأمم المتحدة فقد عوَّق تنفيذ مقترحات الحل السياسي التي ظهرت، وأصرّ على الطريقة العسكرية. وقد حذّرت تركيا المجتمع الدولي من هذا الموقف الذي اتّخذه حفتر، ودعت إلى توفير أرضية لحلّ سياسي من خلال اتّخاذ التدابير اللازمة. منع حفتر مجلس طبرق من توقيع الاتفاقية السياسية الليبية، وواصل هجماته ضد الحكومة الشرعية في 2017 و2018 و2019. في جميع تصريحاته تقريبًا أوضح حفتر أنه يهدف إلى دخول طرابلس بالقوة، وأنّه لن يكون جزءًا من العمليات السياسية. وعندما يُنظَر في مسار عملياته، سيتبين بوضوح أنها كانت تهدف منذ البداية إلى مهاجمة طرابلس. وبالرغم من ذلك، بقيت الجهات الفاعلة والمؤسسات الدولية صامتة ضد هجمات حفتر، وحاولت تحويله إلى فاعل سياسي، وكانت تركيا تؤكّد في كلّ المحافل أن

التعامل مع حفتر بوصفه فاعلًا، ومخاطبًا سياسيًّا، واستضافته في العواصم العالمية بدون اتّخاذ التدابير اللازمة ضد هجماته- خطـأ، وأن تهيئة بيئة صحية للمباحثات تتطلب إنهاء الصراع.

هاجم حفتر طرابلس في 4 أبريل 2019، بعد أن قام بكل الاستعدادات الضرورية، وعبّر عن ذلك بوضوح أمام أعين العالم. وفيما بقي العالم كلّه صامتًا أمام هذا العمل غير المشروع قامت تركيا بتقديم الدعم اللازم لحكومة الوفاق. كان هجوم حفتر في 4 أبريل 2019؛ يشير إلى أنه طالما استمر الدعم بالسلاح لحفتر، مع صمت المجتمع الدولي، في الوقت الذي لا تحصل حكومة الوفاق على الدعم الكافي- فسوف يستمرّ حفتر في الإصرار على حلّه العسكري. وبالرغم من أن حكومة الوفاق الوطني تدعو إلى التعاون مع جميع دول العالم في مواجهة الهجمات غير القانونية التي بدأها حفتر، إلا أن الجهات الفاعلة العالمية ومجلس الأمن فضّلا الصمت.

ومن خلال إدراك تركيا خطورة الوضع على حكومة الوفاق الوطني مع تقدّم حفتر على الأرض، وتراجع أفق أي حلّ سياسي- قررت تركيا تغيير التوازن العسكري على الأرض لمصلحة حكومة الوفاق. وفي هذا الصدد وقّعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني مذكرتَي تفاهم في 27 نوفمبر 2019، ووافق البرلمان التركي على مذكّرات التفاهم هذه بين 5-21 ديسمبر، ودخلت حيّز التنفيذ. وبناءً عليها، منح البرلمان التركي الرئاسة التركية في 2 يناير 2020 تفويضًا بإرسال قوات الجيش إلى ليبيا.

في إطار هذا الاتفاق، ازداد التعاون بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني في مجال الدفاع والأمن؛ رغبة في إعداد البيئة الملائمة للتوصل إلى حلّ سياسي. تضمّنت مذكرتا التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق العديد من العناوين الفرعية التي تعزّز التعاون في إطار شامل في المسائل العسكرية والأمنية. ويشمل الاتفاق تدريب تركيا الجانب الليبي، ونقل الخبرات إليه، وكذلك التخطيط، والدعم المادي، والتوجيه، وتأسيس مكتب التعاون الأمني في حال الطلب، وتنفيذ أعمال الصيانة، ودعم الموانئ، والدعم الاستشاري في عدة مجالات، كتوفير المباني، وتخصيص الأراضي، كما شمل الاتفاق تبادل المعرفة والخبرة حول التشارك في التدريبات، والبحوث التكنولوجية والأمنية.

أدّى إبرام التعاون بين حكومة الوفاق الوطني وتركيا إلى السماح بإجراء المحادثات في برلين وجعله أمرًا واقعيًّا. ولو لم يحدث التعاون بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني لكان المجتمع الدولي يناقش مشروعية دخول حفتر لطرابلس تحت تهديد السلاح؛ لأنّ حفتر كان سيجعل الجميع يعتقدون أنه سيكون ناجحًا تحت تهديد السلاح. ومع ذلك، ونتيجة للتعاون المذكور، نوقشت كيفية تحقيق وقف إطلاق النار في ليبيا في برلين، وكيفية تشكيل

إجماع سياسي، وكيفية إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية في ليبيا، وطُرِحت خريطة طريق في إعلان برلين، وقد يكون هذا الإعلان خريطة طريق لإنهاء الأزمة، وإعادة بناء ليبيا- إذا وُفِّرت الظروف المناسبة والعمل بدقة لتنفيذها.

ومع ذلك كان حفتر يؤكد أنه لا يفضِّل الحل السياسي في كل فرصة، وذكر حفتر أنه لن يعترف بهذا الإعلان، وعبر عن إصراره على دخول طرابلس بالسلاح. و إزاء هذا فإن تركيا وحليفتها حكومة الوفاق الوطني، ستعملان دائمًا على مواصلة التعاون اللازم؛ لخلق بيئة أمنية تمكّن من الحل السياسي.

خاتمة

تفرض العلاقات التاريخية بين تركيا وليبيا شعورًا عميقًا بالمسؤولية في السياسة التركية تجاه ليبيا؛ لذلك تتميز تركيا عن الجهات الفاعلة الأخرى بوصفها فاعلًا بنّاءً. من الطبيعي أن تكون العلاقات بين البلدين على أساس الصداقة والمصلحة المتبادلة، حيث تمتلك العلاقات الثنائية تاريخًا مشتركًا يبلغ خمس مئة عام، وذاكرة اجتماعية في ذات الحضارة والحاضنة الثقافية، وعلاقات قرابة؛ لذلك فإن تركيا، كرّست دائمًا جهودًا جادة لحل الأزمة عبر الطريق السياسي، سواء في أثناء الثورة عام 2011، أم بعدها في عام 2014، أم في دعم جهود الأمم المتحدة.

دعمت تركيا المؤسسات الليبية الناشئة عن الاتفاق السياسي الليبي في نهاية عام 2015، ووجّهت الدعوات اللازمة للمجتمع الدولي لإزالة العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية الليبية الوطنية. ولم تتّخذ تركيا أيّ خطوات سوى دعم مبادرات المجتمع الدولي، حتى وصل حفتر إلى أبواب طرابلس، وحاول مصادرة حكومة البلاد تحت تهديد السلاح. لكن المجتمع الدولي ظلّ صامتًا في وجه هذا الهجوم غير القانوني، على أنه أمر واقع.

رأت تركيا أنّ سياسة الأمر الواقع هذه ستقود ليبيا إلى أزمة عميقة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وأنها لا تخدم شعب ليبيا بقدر ما تخدم مصالح بعض الأطراف الخارجية، ولهذا قررت تركيا الوقوف خلف حكومة الوفاق الوطني التي وقفت هي الأخرى بجانب تركيا في معادلة الطاقة في شرق البحر المتوسط. إن العمل بفاعلية بنّاءة يستوجب الالتزام بالاتفاقات والقانون الدولي، والحدود الشرعية، ولذلك فإن تركيا وإيمانًا منها بضرورة وأولوية الحلّ السياسي فضّلت هذا العمل مع حكومة الوفاق الوطني.

يمكن التوصل إلى الحلّ السياسي للأزمة الليبية بتغيير الموازين العسكرية في الميدان لمصلحة حكومة الوفاق الوطني. وكلّ التفسيرات والمحاولات الأخرى ليست واقعية؛ لأنّه عندما جرى فحص الطريقة التي اتبعها حفتر بعناية من مايو 2014 حتى يومنا هذا،

كان من الواضح أن تمكنه من إحراز تقدّم في هذا المجال هو الذي جعله يرفض مقترحات الحل السياسي، ويمنعه من محاولات تنفيذه. علاوة على ذلك، لوحظ أن داعمي حفتر كانوا يحاولون تحويل تقدّمه في الميدان إلى مكاسب سياسية، وحاولوا جعله مخاطبًا سياسيًّا؛ خلافًا للاتفاق الذي تُوصِّل إليه في نهاية عام 2015، بناءً على التقدم غير القانوني الذي حقّقه في عام 2016 والسنوات التالية له. ومع تقدّم حفتر على الأرض وإضفاء الشرعية عليه من مؤيديه فُرِّغت جهود الأمم المتحدة من مضمونها، وأُهدِرت كل خطوة اتُّخِذت لحلّ سياسي. وفي هذا الصدد، كانت استجابة تركيا لطلب حكومة الوفاق الوطني من أجل جعل التوصل إلى حلّ سياسي أمرًا ممكنًا؛ ولذلك كان التعاون العسكري والأمني مع حكومة الوفاق الوطني في هذا المجال لتغيير التوازن العسكري في مصلحتها.

تمرّ أزمة ليبيا بفترة صعبة للغاية، ومع ذلك يمكن بناء ليبيا مدنية وديمقراطية بإستراتيجية متعددة الأبعاد، تخدم الحلّ السياسي في الميدان، وعلى الطاولة. وعندما تُضبَط التوازنات العسكرية في الميدان ستتوفّر بيئة مناسبة للتوصل إلى حلّ سياسي؛ ولهذا فإن تركيا ستدعم الجهود الليبية لبناء ليبيا المدنية والديمقراطية، وستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الليبي والدولة الليبية في جميع العمليات، من خلال دعم الإصلاحات التي عبّر عنها إعلان برلين في قطاع الأمن الشامل، والإدارة العامة، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

1. نهج الدين أفندي، وحسن صافي ، "تاريخ ابن جالبون وطرابلس الغرب" ، أحمد قواس، إسطنبول: ORDAF Publishing، 2013، ص 17؛ إيتّوري روسي، "ليبيا: منذ الفتح العربي، حتى عام 1911" ، ترجمة، خليفة محمد التليسي، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 2009، ص 217.
2. لمزيد من الاطلاع: يوجال أوزكايا، "سيادة النخب المحلية في عهد الدولة العثمانية"، أنقرة، مؤسسة التاريخ التركي، 1994.
3. هذه العملية ليست صالحة لليبيا فقط، إذ استولت الأُسَر المحلية في الفترة نفسها في تونس والجزائر. على سبيل المثال، في عام 1805، استولت أسرة حسين بن علي على تونس. روسّي، ليبيا، 2009، ص 322.
4. محمد نوري ومحمود ناجي، "طرابلس: تاريخ البلد على الهدف"، أحمد قواس، إسطنبول: ORDAF ، 2012، ص 151.
5. علي عبد اللطيف حميدة، ليبيا التي لا نعرفها: دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي، دار الفرجاني، 205، ص 129-130.
6. يذكر أن الجغرافيا المسماة طرابلس في الفترة العثمانية كان الإيطاليون يسمّونها "ليبيا". فيما يتعلق بالأسماء التي تلقتها ليبيا تاريخيًّا، انظر. روسي ، ليبيا، 2009، ص 24-25.
7. أمثلة قليلة على التخصيصات التي جرى إجراؤها لسنجق فزان من لافتات مختلفة للإمبراطورية العثمانية. BOA، İ، MVL، 149، NZD، MKT، 49/BOA، 94، MVL، MKT، 21/BOA، 20493/457، DH، İ، 658، 45837/BOA.
8. فاخر أرما أوغلو، التاريخ السياسي للقرن التاسع عشر: 1789-1914 ، أنقرة: TTK ، 2003، ص 634-643.

9. الأمير شكيب أرسلان، مذكرات المفكر العربي الوحدوي، خالد أوزكان، إسطنبول: المنشورات الكلاسيكية، 2009، ص 43-51.
10. رغم أن عزيز علي المصري كان ينتقد الدولة العثمانية في ليبيا، إلا أنه كان من بين الذين نظّموا المقاومة الليبية مع الضباط الأتراك. للمزيد: محمد فريد: مصر للمصريين، الخلافة العثمانية ضد الاحتلال البريطاني، علي ماجد كاراجوزلو، إسطنبول: المنشورات الكلاسيكية، 2007، ص 65-67
11. للاطلاع على تقديرات محمد كرد علي لاحتلال إيطاليا لليبيا، انظر. محمد كردي علي "جنون الاستعمار". محمد يوسف نجم ، بيروت: منشورات دار الصدر، 1992، 7: 1 (1330-1912).
12. Dirk Wandawalle, A History of Modern Libya, Cambridge: Cambridge Üniversitesi Yayınları, 2012, ss.4042-.
13. لقاء خاص مع يوسف المنقوش، رئيس الأركان السابق لليبيا، إسطنبول، 2016.
14. Orhan Koloğlu, 500 Years in Turkish Libya Relations, Ankara: SAM, 2007, s.255.
15. انظر: العديد من الأسئلة حول صراع 1969 والقذافي من منظور مختلف. محمد المقريف، بنغازي، 2013.
16. Koloğlu, Turkish Libya Relations 2007, ss. 255269-.
17. ورقة معلومات حول العلاقات" "Türkiye ve Libya Ekonomik-Ticari İlişkiler Bilgi Notu", التجارية والاقتصادية بين تركيا وليبيا "Türkiye Cumhuriyeti Trablus Büyükelçiliği, 4 Temmuz 2012. http:// trablus.be.mfa.gov.tr/ShowInfoNotes.aspx?ID=157183
18. للمزيد:
Selin M. Bölme, Ufuk Ulutaş, Taha Özhan ve Müge Küçükkeleş, الغرب والقذافي, (SETA Rapor, İstanbul: 2011).
19. Selin Bölme, "هل يمكن أن ينتصر السلام في ليبيا؟", Sabah, 27 Ağustos 2011.
20. Frederic Wehrey ve Wolfram Lacher, "Libya's Legitimacy Chrisis", Foreign Affairs, 6 Ekim 2016.
21. "تركيا أول دولة تلتقي مع الحاسي" BBC Türkçe, 22 Ekim 2014.
22. Çavuşoğlu: "موقف تركيا واضح من البداية", Haberler.Com, 13 Ocak 2015.
23. "مفاجأة ليبيا للشركات التركية", Hürriyet, 23 Şubat 2015.
24. "لقاء إعلامي صحفي للمتحدث باسم وزارة الخارجية تانجو بيلجيك"، وزارة الخارجية، 2 سبتمبر 2015.
25. "أردوغان: السفينة المستهدفة في ليبيا: لو كانت السفينة ترفع العلَم التركي لكان ردّنا مختلفًا"، T24 ، 12 مايو 2015.
26. Barak Barfi, "Khalife Haftar: Rebuilding Libya from 37 the Top Down", The Washington Institute for Near East Policy, Sayı: 22, (Ağustos 2014).

Published by **SETA Foundation**

Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 21 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com